

العسكريتارية والطائفية خطران يهددان مستقبل السودان

وطرد العاملين الى اشاعة حالة كبيرة من الفقر بين السكان، كما أدت هذه السياسة الى هجرة معظم العقول الممتازة الى خارج البلاد بينما استولى على الوظائف العامة رجال غير مؤهلين لتولي الوظائف التي يحتلونها. ثانيا: زادت نسبة التضخم الى اكثر من خمسمئة في المئة وانهار الجنيه السوداني الذي فقد قيمته بالكامل، وانهار معه النظام المصرفي الذي ضاعت من خلاله ثروات كثير من الناس ولم يعد احد يثق في وضع امواله فيه او التعامل معه وبالتالي فقد النظام المصرفي دوره الاقتصادي.

ثالثا: استولى الانقلابيون على معظم مدخرات الناس من خلال مشاريع وشركات وهمية جمعت اموال الناس ثم تفرقت دون ان يعلم احد عنها شيئا. رابعا: انهار النظام التعليمي بصورة شبه كاملة، حيث فتحت ثلاثون جامعة بينما عدد الاساتذة في السودان اقل من ان يديروا جامعة واحدة ذات مستوى طيب. خامسا: انهار النظام الصحي بشكل كامل ايضا وتزايد عدد العيادات والمستشفيات الخاصة بينما لا يملك الناس ثمن العلاج.

سادسا: اصبح المجتمع يعيش بصورة شبه كاملة على تحويلات المغتربين بينما أعلى مرتبات الدولة لا تكفي الأسرة اكثر من ثلاثة ايام.

سابعا: فتحت الحكومة للسماسة التابعين للنظام ابواب السيطرة على الحياة الاقتصادية بدعوى ان ذلك يقوي شوكة النظام.

ثامنا: ارتفعت معدلات الجريمة بدرجة كبيرة، وخاصة النهب المسلح في غرب السودان.

تاسعا: توسعت الحرب في جنوب البلاد بشكل ادهش ميزانية الدولة وعرض أمن المواطنين في الجنوب لخطر عظيم ولم تقتصر مشكلات النظام على النواحي الداخلية فحسب وانما تجاوزتها الى البعد الخارجي، ذلك ان اعلان النظام مشروعه الحضاري، تعارض بشكل واضح مع سياسات بعض دول الجوار، فمن ناحية لم تكن المملكة العربية السعودية سعيدة بقيام نظام اسلامي راديكالي

في الثلاثين من حزيران (يونيو) عام 1989، قامت ثلة من الضباط بالاستيلاء على الحكم في السودان. ولم يهتم الناس كثيرا بما حدث في اول امرهم، لأنهم اعتادوا تزاؤل السلطة بين العسكر والطائفية السياسية. ولأن المطلقة كلها لم تكن بعيدة عن ثقافة الانقلابات التي تحقق بها بعض الفئات طموحها. ولكن الأمر بدأ يأخذ صورة اخرى عندما تأكد الناس ان الذين قاموا بالحركة العسكرية ضباط ينتمون الى الجبهة القومية الاسلامية. وكانت تلك اول مرة يقوم فيها الاسلاميون بالاستيلاء على السلطة عن طريق الانقلاب العسكري، وكان مبرر هذه الفئة ان جماعة من اليساريين كانوا يخططون للاستيلاء على السلطة بواسطة الجيش. وبصرف النظر عن الدوافع فان الانقلاب احدث تغييرات جوهرية في الحياة السودانية، وكان مبرره في كل ذلك ان الانقلابيين اصحاب «مشروع حضاري»، ولم يختلف هذا المشروع في وسائله عن الاساليب التي يتبناها اليساريون، فقد قام الانقلابيون بتشريد معظم العاملين من غير حزب الجبهة من وظائفهم وبخاصة النساء اللائي وجدن أنفسهن بدون عائل او دخل وكان ذلك ذا اثر كبير على تدني المستويات الاخلاقية على المستوى الاجتماعي وتلك اول تجربة وجهها النظام للمشروع الحضاري، وهو ما دعا الاستاذ الطيب صالح ان يقول في محاضرة القاها في المركز الثقافي السعودي في لندن استطرادا على قصة هروب «ابي الطيب المتنبي» على ظهر ناقه بجافية سودانية كان السودان يعيش في معزل عن العالم الخارجي، تقوم الممالك وتسقط حواليه وهو سائر في دونه غير مكترث، حتى جاء اصحاب المشروع الحضاري الذين طمحووا الى ان يصبحوا مركز المنطقة العربية والاسلامية دون ان يمتلكوا المؤهلات لذلك، وصديق الطيب صالح لان المشروع الذي اعلنه هؤلاء اصبح ذا انعكاسات كبيرة على المستويين الداخلي والخارجي وهو ما عطل مسيرة السودان خلال هذه الفترة الطويلة من الحكم.

وانا نظرنا الى ما حدث على المستوى الداخلي وجدنا ان الحكومة استخدمت حزمة من السياسات كانت كلها تبات اضرار كبيرة على حياة السودان الاقتصادية والاجتماعية وعلى مستوى تنميته.

أولا: دفعت سياسة السيطرة على الوظائف العامة

مسلم وفي نفس الوقت يرفع الشريعة الإسلامية في شمال السودان.

ثالثاً: أن يكون الدستور القومي للسودان هو الدستور الأعلى للبلاد، وهو دستور كغيره من الدساتير يستمد وضعه من التراث والاعراف والشريعة، وليس دستورا شرعيا خالصا.

وفي ضوء هذا الواقع يبدو جليسا أن النظام في السودان قد تحول مئة في المئة عن مبادئه ولم يعد يطمح الى تحقيق دولة اسلامية في السودان، وباختصار اصبح مجرد سلطة عسكرية تستولي على السلطة بالقوة من أجل تحقيق سيطرة الفئة الحاكمة وليس من أجل تحقيق مشروع حضاري او غيره.

ويقودنا ذلك الى الجانب الآخر من المعادلة وهو النزاع الذي حدث في داخل حزب الأمة بين مبارك الفاضل المهدي، والصادق المهدي، والذي أراد مبارك ان يظهره على انه حركة اصلاح وتجديد، مع ان الأمر من وجهة نظرنا لا يعدو ان يكون حركة براغماتية بعد ان أدرك مبارك ان اتفاقية الجنوب ستكون شراكة بين الطغمة العسكرية والجيش الشعبي لتحرير السودان وهو تحالف خطر يمكن ان يعرض القوى التقليدية لخطر كبير، ولا شك ان تحليل مبارك الفاضل المهدي للواقع السياسي اكثر دقة من تحليل الصادق المهدي ولكنه بكل تأكيد لا يمثل مخرجا لأزمة السودان لأن ما يفعله مبارك المهدي باسم الشباب في مواجهة الشيوخ هو مجرد اعادة عقارب الساعة الى الوراء من أجل تكريس نظام طائفي عفا عليه الزمن، ودعنا نقف عند رؤية مبارك الفاضل المهدي للواقع السياسي.

أولاً: يرى مبارك الفاضل المهدي ان الحزب بحاجة الى قيادات شابة وجديدة على ان يظل الصادق المهدي زعيما روحيا كما كان جده الامام عبد الرحمن المهدي.

ثانياً: يذهب مبارك الفاضل الى ان الجيل القديم من قادة الحزب ركز على العصبية والقبليات ولم يركز على بناء الحزب ديمقراطيا.

ثالثاً: يشبه مبارك الفاضل ما يحدث الآن في داخل

د. يوسف نور عوض *

على حدودها الغربية لاسباب معلومة ومن ناحية اخرى لم تكن مصر سعيدة بأن يؤوي السودان عددا من الافغان العرب والحركات الاسلامية المتشددة بل والتخطيط لاغتيال الرئيس حسني مبارك في اديس ابابا وبقية قصة الصراع معروفة، كذلك لم تكن دول شرق افريقيا سعيدة بما حدث وزادت الجفوة بين اثيوبيا واريتريا من جهة والسودان من جهة اخرى، واصبحت منظمة «الايقاد» منظمة معادية للنظام السوداني، ولم تكن الولايات المتحدة راضية عما يجري في السودان فصنفته ضمن الدول الراحية للارهاب خاصة بعد توثيق علاقته بايران، وكان على السودان ان يسير شوطا طويلا قبل ان تتغير الاحوال بسبب تغير الاستراتيجيات الدولية نوعا ما لصالحه، خاصة بعد ازاحة الدكتور حسن الترابي وجماعته عن السلطة.

ولكن هل يكفي ذلك سببا لتغيير العالم نظرته تجاه السودان؟

اذا تأملنا اتفاقية الاطار التي وقعت في «ماشاكوس» خارج نيروبي بين الحكومة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان تبين عدة حقائق:

أولاً: الاتفاق على اقامة نظام ديمقراطي يعطي اعتبارا للتنوع العرقي والثقافي في البلاد، ويعني ذلك باختصار ان النظام تخلى عن مشروعه الحضاري داخل السودان ذاته وهو ما يلقي ظللا من الشك حول امكان تحقيقه خارج السودان.

ثانياً: ينص الاتفاق على ان «تضمن حرية المعتقد والعبادة والضمير لاتباع كل الاديان والمعتقدات، وتولي جميع المناصب بما فيها رئاسة الدولة والخدمة العامة على اساس المواطنة وليس على اساس الدين او المعتقدات او الاعراف»، ويعني ذلك باختصار ان ولي الأمر في دولة المشروع الحضاري يمكن ان يكون غير

حزب الأمة من اقضاء للصادق المهدي بما حدث بين البشير والترايبي.

رابعاً: لا يعتقد مبارك ان العلاقة بين حزب الأمة والحكومة ستكون مثل العلاقة بين الشريف الهندي والحكومة لان عدم تجاوب الحكومة مع الشريف يرجع الى عدم وجود تنظيم في داخل حزبه كما انه اراد ان يستغل علاقته مع الحكومة لبناء قواعده الشعبية، والأمر مختلف مع حزب الأمة.

خامساً: يرى مبارك ان التحالف مع الحكومة والجيش الشعبي هو تحالف قوي، اما بقية القوى في التجمع فلن تجد نفسها في وضع أفضل لانها لا تملك قواعد او تنظيمًا. سادساً: لا يخفي مبارك رغبته في ان يصبح نائباً للرئيس او رئيساً للوزراء ولكنه يرى ان الحديث في هذه الامور سابق لاوانه.

واذا تأملنا معظم ما ذهب اليه مبارك الفضل المهدي مما اسماه حركة التجديد والاصلاح، وجدنا ان الامر لا علاقة له بالتجديد او الاصلاح، لان حزب الأمة حزب اسري وطائفي وهو يدعم مكانة الأسرة فقط، ويستفيد من الوضع السياسي والقبلي المتخلف في السودان ولكن الحزب لن يكون قوة ديموقراطية او سياسية ذات قيمة، كما انه لن يحقق اي تقدم في اوضاع السودان، بل سيتيح فقط الفرصة للقوى الطائفية كي تتحالف مع القوى العسكرية من أجل الاستفادة من معطيات المرحلة الحالية واهمها النفط، بينما سيبقى السودان على حاله من التخلف، ولكن ربما بدأ الامر في هذه المرحلة مختلفاً، لأنه في ضوء التخلف السياسي الذي سببه العسكرية التاريخية والطائفية السياسية فان انهيار الوضع السياسي في السودان سيصب في خانة الجيش الشعبي لتحرير السودان الذي يؤمل بعد سقوط الطائفية السودانية والعسكرية ان يصبح هو القوة الوحيدة المنظمة القادرة على خلق ما يسمى السودان الجديد.

ولعله من الأساة وجد خمسين عاماً من استقلال السودان ان يجد هذا البلد المنكوب نفسه من جديد يصارع لتحقيق أجدديات العقلانية السياسية التي تظهر تناقض الطائفي والعسكري مع التقدم الحقيقي للبلاد.

* رئيس قسم دراسات العالم الاسلامي
في جامعة سالفورد سابقاً